

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي نيسان 2016

في نيسان 2016، سجّلت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة تراجعاً قياساً على الشهر الذي سبق في حين شهد عدد قليل منها بعض الارتفاع. أمّا النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فحقّق نمواً ضعيفاً في الشهر الرابع من العام الجاري (+0,1%)، في حين ازدادت الودائع (+0,4%) والتسليفات (+0,3%) بوتيرة مقبولة. ومن ناحية ميزان المدفوعات، فقد سجّل عجزاً بلغت قيمته 255 مليون دولار. في المقابل، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية في نهاية نيسان 2016 إلى 31,2 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع ومريح. من جهة أخرى، ارتفع الدين العام الإجمالي بنسبة 0,9% في نيسان 2016 ليصل إلى 71,65 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. ونشير في هذا الإطار إلى أن وزارة المالية أصدرت في الشهر ذاته سندات يوروبندز بقيمة مليار دولار لتأمين تمويل استحقاقات سندات بقيمة 600 مليون دولار في نيسان وبحوالي 400 مليون في أيار 2016.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصّة

في نيسان 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5657 مليون دولار مقابل 5592 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5708 ملايين دولار في نيسان 2015. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 0,5% في الثلث الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 فيما تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 70,9% في فترة كانون الثاني- نيسان 2016 مقابل 73,6% في الفترة المماثلة من العام 2015، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الثلث الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشيكات بالليرة
4,9+	1375	1311	1283	1225	- العدد (آلاف)
9,7+	9878	9004	8805	7955	- القيمة (مليار ليرة)
4,6+	7184	6868	6863	6494	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
1,2-	2682	2714	2892	3058	- العدد (آلاف)
4,2-	15995	16689	18175	18316	- القيمة (مليون دولار)
3,0-	5964	6149	6285	5990	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,5-	33990	34163	36204	35566	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,3-	8378	8488	8672	8304	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	66,1	67,4	69,3	71,4	- العدد
	70,9	73,6	75,7	77,6	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في نيسان 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1610 ملايين دولار مقابل 1750 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1442 مليون دولار في نيسان 2015، لتكون الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 11,1% في الثلث الأول من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة أكبر بلغت 26,0%.

وتوزعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- نيسان 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 25,2% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,3%)، ثم معدّات النقل (8,4%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الثلث الأول من العام 2016، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 10,6% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الولايات المتّحدة الأميركية (7,8%)، ثمّ إيطاليا (7,5%)، فهولندا (7,4%)، فألمانيا (5,6%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الواردات السلعية (مليون دولار)
11,1+	6232	5611	7036	7362	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في نيسان 2016، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 237 مليون دولار، مقابل 220 مليون دولار في الشهر الذي سبق و235 مليون دولار في نيسان 2015، وبذلك تكون الصادرات السلعية قد سجّلت تراجعاً بنسبة 10,9% في الثلث الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- نيسان 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت منتجات صناعة الأغذية المركز الأول وبلغت حصّتها 17,8% من مجموع الصادرات، تلتها الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (17,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (13,9%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (11,7%)، فالمعادن العادية ومصنّعاتها (10,1%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الثلث الأول من العام 2016، نذكر: المملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا في المرتبة الأولى بحيث بلغت حصة كلّ منهما 11,8% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (9,2%)، ثمّ سورية (6,5%)، فالعراق (6,1%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الصادرات السلعية (مليون دولار)
10,9-	871	978	1072	1601	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في نيسان 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1373 مليون دولار مقابل عجز قدره 1530 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز قيمته 1207 ملايين دولار في نيسان 2015. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى 5361 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 4633 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.

- في نيسان 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 255 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 288 مليون دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 136 مليون دولار في نيسان 2015. وفي الثلث الأول من العام 2016، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 899 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 714 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع البناء

- في نيسان 2016، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 1070 ألف متر مربع (م) مقابل 1175 ألف م² في الشهر الذي سبق و1059 ألف م² في نيسان 2015. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت ارتفاعاً نسبته 14,2% في الثلث الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الثلث الأول من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013
14,2+	4345	3804	4688	4183

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في نيسان 2016، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 68,3 مليار ليرة مقابل 73,9 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و62,6 ملياراً في نيسان 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 13,9% في الثلث الأول من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 497 ألف طن في نيسان 2016 مقابل 434 ألف طن في الشهر الذي سبقه و414 ألف طن في نيسان 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 19,6% في الثلث الأول من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع النقل الجوي

في نيسان 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5300 رحلة، وعدد الركاب القادمين 270582 شخصاً والمغادرين 286894 شخصاً والعاشرين 287 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر الرابع من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 4433 طناً مقابل 2648 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الثلث الأول من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 5,5% وحركة المغادرين بنسبة 5,3% وعدد الرحلات بنسبة 7,4%، في حين تراجع حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 1,2%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
7,4+	21356	19889	حركة الطائرات (عدد)
	34,7	37,0	منها: حصة الميديل ايست، %
5,5+	1006559	954201	حركة القادمين (عدد)
	37,7	39,1	منها: حصة الميديل ايست، %
5,3+	1069193	1015021	حركة المغادرين (عدد)
	36,8	39,0	منها: حصة الميديل ايست، %
46,7+	5786	3944	حركة العابرين (عدد)
1,2-	25745	26056	حركة شحن البضائع (طن)
	29,8	31,4	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في نيسان 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 189 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 626566 طناً والمشحونة 82200 طن، وعدد المستوعبات المفرغة 25413 مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام 2016 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 23,7% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 17,2% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 19,7% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 17,1%.

بورصة بيروت

في نيسان 2016، عادت حركة بورصة بيروت إلى رتابتها، وبلغ عدد الأسهم المتداولة فيها 3131933 سهماً قيمتها الإجمالية 34,7 مليون دولار مقابل تداول 24416630 سهماً قيمتها الإجمالية 222,4 مليون دولار في الشهر الذي سبق (1018275 سهماً بقيمة 10,5 ملايين دولار في نيسان 2015). وانخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 11047 مليون دولار مقابل 11336 مليوناً (11563 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي نيسان 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 85,3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 14,4% لشركة سوليدير بسهميتها "أ" و"ب" و 0,3% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الثلث الأول من العامين 2015 و2016، يتبين الآتي:

- ارتفاع بسيط في عدد الأسهم المتداولة من 35,8 مليون سهم إلى 37,0 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 260,3 مليون دولار إلى 338,5 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آذار 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 1075 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 774 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 763 مليار ليرة في آذار 2015). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الفصل الأول من العامَيْن 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 3142 مليار ليرة إلى 3666 ملياراً، أي بمقدار 524 مليار ليرة وبنسبة 16,7%. فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية (+210 مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+212 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+103 مليارات ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 4743 مليار ليرة إلى 5838 ملياراً، أي بقيمة 1095 مليار ليرة وبنسبة 23,1%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 175 مليار ليرة (من 1393 مليار ليرة إلى 1568 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 920 مليار ليرة (من 3350 مليار ليرة إلى 4271 ملياراً)، منها 347 مليار ليرة زيادة في نفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 246 مليار ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 1601 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2015 إلى 2172 ملياراً في الفصل الأول من العام 2016 وارتفعت نسبته من 33,8% من مجموع المدفوعات إلى 37,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً قيمته 604 مليارات ليرة في الفصل الأول من العام 2016 مقابل عجز أدنى بقيمة 208 مليارات ليرة في الفصل الأول من العام 2015.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الفصل الأول من العامَيْن 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

الفصل الأول 2016	الفصل الأول 2015	
26,8	24,3	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
42,8	44,3	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2016، ارتفعت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 65262 مليار ليرة مقابل 64940 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1150 مليار ليرة في الثلث الأول من العام الحالي. نشير إلى أن وزارة المالية أصدرت في شهر نيسان 2016، إضافةً إلى السندات العادية، سندات من فئة 7 سنوات

بقيمة 148 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 709 مليارات ليرة في إطار روزنامة الإصدارات المنتظمة.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2015	100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11
آذار 2016	100,00	0,69	5,19	12,97	3,05	19,93	20,77	27,78	6,50	2,24	0,48	0,38
نيسان 2016	100,00	0,69	5,17	13,99	3,04	20,06	20,68	26,81	6,49	2,32	0,52	0,23

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة السندات من فئة 7 سنوات وما فوق من مجموع المحفظة على ارتفاع، وقد قاربت 43% في نهاية نيسان 2016، وأن حصة السندات من فئة 3 سنوات تسجل انخفاضاً تدريجياً لتبلغ 26,8% في نهاية الشهر المذكور.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 65475 مليار ليرة في نهاية آذار إلى 65810 مليارات في نهاية نيسان 2016 (+335 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

نيسان 2016	آذار 2016	ك أول 2015	
28733	28894	29738	المصارف
%43,7	%44,1	%46,0	الحصة من المجموع
26359	25820	23907	مصرف لبنان
%40,0	%39,4	%37,0	الحصة من المجموع
560	564	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
8205	8220	8461	المؤسسات العامة
%12,5	%12,6	%13,1	الحصة من المجموع
1953	1977	1986	الجمهور
%3,0	%3,0	%3,1	الحصة من المجموع
65810	65475	64654	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه انخفاض بسيط في حصة كل من المصارف والقطاع غير المصرفي من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بين نهاية آذار ونهاية نيسان 2016 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية نيسان 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 25437 مليون دولار مقابل 25075 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 24916 مليون دولار في نهاية العام 2015.

وفي نهاية نيسان 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونذز 18821 مليون دولار (أي ما نسبته 74,0% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 18521 مليون دولار (أي ما نسبته 73,9% من المجموع) و 17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية نيسان 2016، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 108018 مليار ليرة (أي ما يعادل 71,7 مليار دولار) مقابل 107095 مليار ليرة (ما يوازي 71,0 مليار دولار) في نهاية الشهر الذي سبق و 106013 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ازداد بقيمة 923 مليار ليرة في شهر واحد وبقيمة 2005 مليارات ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2016 (مقابل زيادة قدرها 4364 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2015). ويمكن تفسير الزيادة في شهر نيسان بإصدار سندات يوروبونذز بقيمة مليار دولار مقابل استحقاق سندات بقيمة 600 مليون دولار، وكذلك بإصدار سندات خزينة بالليرة من فئة 7 سنوات (148 مليار ليرة) و 10 سنوات (709 مليارات).

ونتح ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأول 2015 ونهاية نيسان 2016 من زيادة كلّ من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 1158 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 847 مليار ليرة (562 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 94248 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,6% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية نيسان 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 66353 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,4% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 41665 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,6% من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 43,5% في نهاية نيسان 2016 مقابل 40,3% لمصرف لبنان و 16,2% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

نيسان 2016	آذار 2016	ك أول 2015	
43,5	44,0	45,8	المصارف في لبنان
40,3	39,7	37,3	مصرف لبنان
16,2	16,3	16,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

نيسان 2016	آذار 2016	ك أول 2015	
3,8	3,9	3,8	الحكومات
0,2	0,2	0,2	قروض باريس-2
3,8	3,7	3,7	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
92,0	92,0	92,0	سندات يوروبونديز
0,2	0,2	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية نيسان 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 283285 مليار ليرة (ما يوازي 187,9 مليار دولار)، مقابل 282896 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (270441 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 1,0% في الثلث الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 2,1% في الفترة ذاتها من العام 2015.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نيسان 2016، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 235935 مليار ليرة وشكّلت 83,3% من إجمالي المطلوبات مقابل 235032 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (227275 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 1,0% في الثلث الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 2,1% في الفترة ذاتها من العام 2015. وتراجع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 64,73% في نهاية نيسان 2016 مقابل 64,81% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (65,30% في نهاية نيسان 2015).

- في نهاية نيسان 2016، ارتفعت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 182715 مليار ليرة وشكّلت 64,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 181889 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (175242 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,2% في الثلث الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 1,9% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 1,3% في الثلث الأول من العام 2016، كما ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 1,2%. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 59,20% في نهاية كلّ من نيسان وآذار 2016 مقابل 59,23% في نهاية العام 2015 (59,50% في نهاية نيسان 2015).

وفي نهاية نيسان 2016، بلغت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية ما يوازي 31724 مليون دولار مقابل 31786 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 (31250 مليون دولار في نهاية نيسان 2015). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0,4% في الثلث الأول من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,1% في الفترة ذاتها من العام 2015.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية نيسان 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6317 مليون دولار مقابل 6347 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (6130 مليون دولار في نهاية نيسان 2015).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية نيسان 2016، ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 25765 مليار ليرة (17,1 مليار دولار) مقابل 25061 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (24301 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015)، وشكّلت 9,1% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,0% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 2,5% في الثلث الأول من العام 2016، وهي نسبة الإرتفاع نفسها المسجّلة في الفترة ذاتها من العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية نيسان 2016، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 108276 مليار ليرة مقابل 108422 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (97898 مليار ليرة

في نهاية نيسان 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 1,8% في الثلث الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية نيسان 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 73450 مليار ليرة أو ما يعادل 48723 مليون دولار، مقابل 48582 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015 (45988 مليون دولار في نهاية نيسان 2015). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 1,4% في الثلث الأول من العام 2016، وهي نسبة الإرتفاع ذاتها المسجلة في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية نيسان 2016، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 57662 مليار ليرة، مقابل 57540 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (58032 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015). وازدادت هذه التسليفات بنسبة 1,2% في الثلث الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,1% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1093 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2016 لتبلغ 29291 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 1772 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 28372 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية نيسان 2016، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23258 مليون دولار مقابل 23169 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 (24389 مليون دولار في نهاية نيسان 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 2,3% في الثلث الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 0,8% في الفترة ذاتها من العام 2015.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية نيسان 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 188606 مليارات ليرة، مقابل 187703 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (180523 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الاجمالية (م3) قد

ارتفعت بنسبة 1,2% في الثلث الأول من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 1,8% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-2م/3م) 57,8% في نهاية نيسان 2016 وهو المعدّل ذاته المسجّل في نهاية آذار 2016 وفي نهاية العام 2015 (58,2% في نهاية نيسان 2015). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2245 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1233 مليار ليرة (ما يعادل 818 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2621 مليار ليرة (1738 مليون دولار)، في حين تراجعت الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1388 مليار ليرة (ما يعادل 921 مليون دولار).
- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 2960 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 2818 مليار ليرة.
- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 1074 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 582 مليار ليرة، والتسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 492 مليار ليرة (حوالي 326 مليون دولار).
- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 203 مليارات ليرة.

وفي الثلث الأول من العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 0,2%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 1,2%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل 1م وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل 2م وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2016، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية 6,96% مقابل 6,95% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). وارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1268 يوماً (3,47 سنوات) مقابل 1250 يوماً (3,42 سنوات) و1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. ويُفسّر ارتفاع الأجل بإصدار سندات طويلة من فئتي 7 سنوات (148 مليار ليرة) و10 سنوات (709 مليارات ليرة) في شهر نيسان 2016.

واستقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر نيسان 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة الفعلية 7,08% على السندات من فئة 7 سنوات و7,46% على السندات من فئة 10 سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية نيسان 2016، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,47% مقابل 6,41% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، وارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 6,29 سنوات من 6,07 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي. ويفسّر هذا التطور باستحقاق سندات بقيمة 600 مليون دولار بفائدة 4,50% وإصدار سندات جديدة بقيمة مليار دولار موزّعة على 700 مليون دولار بفائدة قسيمة 6,65% استحقاق نيسان 2024 و300 مليون دولار بفائدة قسيمة 7% استحقاق نيسان 2031.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّ وبلغ 5,60% مقابل 5,59% في الشهر الذي سبق (5,61% في نيسان 2015). أما متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة فانخفض بمقدار 22 نقطة أساسية في نيسان إلى 8,40% مقابل 8,62% في آذار الماضي.

وفي نيسان 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) شبه مستقرّ وبلغ 3,07% مقابل 3,06% في الشهر الذي سبق (2,84% في نيسان 2015)، علماً أنه تجاوز هذه النسبة في بعض العمليات.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

نيسان 2016	آذار 2016	نيسان 2015	
5,60	5,59	5,61	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,40	*8,62	7,10	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,07	3,06	2,84	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

* بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان 2016، ارتفع قليلاً المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,29% من 3,27% في الشهر الذي سبق (3,16% في نيسان 2015)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار من 7,36% في آذار إلى 7,17% في نيسان 2016.

وفي نيسان 2016، بلغ متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر 0,63% شأنه في الشهر الذي سبق (0,28% في نيسان 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
نيسان 2016	آذار 2016	نيسان 2015	
3,29	3,27	3,16	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,17	7,36	7,08	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
0,63	0,63	0,28	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في نيسان 2016، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر الرابع من العام 2016.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 30371 مليون دولار في نهاية آذار إلى 31162 مليوناً في نهاية نيسان 2016، وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 524 مليون دولار في الثلث الأول من العام الجاري مقابل ارتفاع بمقدار 1362 مليون دولار في الثلث ذاته من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,84% قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة 0,76% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2015، يكون قد ارتفع بنسبة 0,58%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,76% في نيسان 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، فيما انخفض بحوالي 0,41% قياساً على كانون الأول 2015 وبحوالي 3,6% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2015.

